
رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

الوثيقة: EC 2025/130/W.P.2/Add.1

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 27 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: سياسة التقييم المعدلة في الصندوق ([EB 2021/132/R.5/Rev.1](#))، تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ([EC 2025/130/W.P.5](#))؛ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 ([EC 2025/130/W.P.3](#)).

الإجراء: لجنة التقييم مدعوة إلى استعراض رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025.

الأسئلة التقنية:

Dimitra Stamatopoulos

أخصائية السياسات والنتائج
مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: d.stamatopoulos@ifad.org

Chitra Deshpande

المستشارة الرئيسية، النتائج والموارد
مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

الوثيقة: EB 2025/145/R.18/Add.1

بند جدول الأعمال: 6(أ)

التاريخ: 27 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: سياسة التقييم المعدلة في الصندوق ([EB 2021/132/R.5/Rev.1](#))، تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ([EC 2025/130/W.P.5](#))؛ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 ([EC 2025/130/W.P.3](#)).

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025.

الأسئلة التقنية:

Dimitra Stamatopoulos

أخصائية السياسات والنتائج

مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: d.stamatopoulos@ifad.org

Chitra Deshpande

المستشارة الرئيسية، النتائج والموارد

مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025

أولاً- مقدمة

1- ترحب الإدارة بالتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025، وتقدر بشكل خاص منظور التعلم المبين في الوثيقة، بما يتماشى مع سياسة التقييم المنقحة في الصندوق لعام 2021. ويجمع التقرير السنوي لعام 2025 بين التحليل الكمي لاتجاهات التصنيف والأدلة النوعية المفيدة بشأن الاستدامة، وهو موضوع جرى اختياره بالاشتراك مع الإدارة وهو وثيق الصلة بنموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويدعم هذا النهج كلا من المساءلة والتعلم لتعزيز تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق واستراتيجياته القطرية.

2- وتوافق الإدارة على النتائج الرئيسية الواردة في التقرير السنوي عن التقييم المستقل لعام 2025، والتي يتطابق الكثير منها مع تلك المستمدة من التقييم الذاتي، مثل أهمية الحفاظ على نهج الإدارة التكيفية والذهاب إلى ما هو أبعد من تحقيق الفوائد الفورية من خلال بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وعند تحليل التحديات القائمة التي تعيق تحقيق النتائج في الأوضاع الهشة، طُبق في التقرير السنوي عن التقييم المستقل تعريف متعدد الأبعاد للهشاشة يتجاوز تصنيف البنك الدولي للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويعد هذا النهج مفيداً في دعم إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للنتائج والتعلم بمستوى أدق.

3- وترد في القسمين ثانياً وثالثاً وجهة نظر الإدارة بشأن أداء الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية - مع تقديم معلومات لتكملة تقييم مكتب التقييم المستقل في الصندوق ووضعها في سياقه وتحديد الإجراءات المخطط لها والجارية. ويقدم القسم رابعاً اقتراحات الإدارة لإعداد الإصدارات المقبلة من التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق.

ثانياً- أداء الأنشطة الإقراضية

4- تظل الكفاءة المعيار الأقل أداء بين المعايير المقيّمة عند الإنجاز. ويرتبط ذلك جزئياً بنموذج عمل الصندوق المتمثل في العمل مع المجموعات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات وفي تحقيق أثر عميق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المشروعات التي تتناول بناء القدرات والقدرة على الصمود والعمل على جوانب التنمية البشرية أكثر تكلفة وتستغرق وقتاً أطول لإنجازها. ومن شأن الحفاظ على نهج برنامجي تكيفي أن يزيد إلى أقصى حد من فرص تحقيق نتائج وأثر أكبر، ولكنه قد ينطوي أيضاً على تكاليف إضافية.

5- وخلص التقييم الذاتي إلى أنه غالباً ما تنشأ مشاكل الكفاءة من محدودية قدرات وحدات إدارة المشروعات، بما في ذلك ضعف نظم التوريد والتخطيط المفرط في التفاؤل الذي يركز على الأنشطة بدلاً من النتائج. وغالباً ما يؤدي التأخير في الاستهلاك وبطء وتيرة التنفيذ إلى تمديد المشروعات، وهو ما يزيد من احتمال تحقيق النتائج واستدامة الفوائد وإن كان يزيد من النفقات التشغيلية. كذلك أدت عوامل خارجية، مثل عدم الاستقرار السياسي والتضخم، إلى انخفاض الكفاءة.

6- واعتماداً على السياق والطلب القطريين، يجب أن تكون تدابير الكفاءة متوازنة مع الجوانب المهمة الأخرى، مثل الاستدامة واحتمال تحقيق النتائج والامتثال للمعايير. والمشروعات التي جرى تمديد لها لديها عدد أقل من التقييمات غير المُرضية مقارنة بالمشروعات غير الممددة. فتمديد مدة المشروع يمكن من إجراء متابعة أقرب لاستراتيجية الخروج من المشروع عند الإنجاز. ويساعد تصميم المشروعات الكبيرة بشكل عام على تقليل التكاليف على المستوى المؤسسي؛ ومع ذلك، قد تكون المشروعات الأكبر أكثر تعقيداً أيضاً، مما يؤدي إلى إطالة مدد التخطيط والموافقة وزيادة التكاليف التشغيلية بسبب العدد الأكبر من الأنشطة والشركاء المنفذين.

وقد عزز الصندوق متطلباته فيما يتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (لحماية المستفيدين لدى الصندوق) والتوريد (بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى)، إلا أن هذه الإجراءات يصعب أحيانا اتباعها في الأوضاع الهشة.

7- وإدراكا منه للحدود الضمنية لنموذج عمله، يطبق الصندوق ممارسات الإدارة التكيفية، بما في ذلك إعادة هيكلة حافظته والسعي إلى إعادة تخصيص الموارد بكفاءة. واستثمر الصندوق أيضا بشكل منهجي في تعزيز قدرات وحدة إدارة المشروعات، ودعم عمليات التخطيط الواقعي، والتعاون مع الحكومات بشأن الإدارة المالية للمشروعات. وقد عمل الصندوق على تبسيط تصميم المشروعات خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارده؛ وفي المستقبل، سيسعى الصندوق أيضا إلى تطبيق نماذج تنفيذ أكثر فعالية للعمل في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة وضعف القدرات المؤسسية والملكية الحكومية. وقد صمم الصندوق أيضا أدوات تمويل أكثر مرونة مثل الإقراض المستند إلى النتائج؛ واعتماد هذه الأدوات متوقف على الطلب والسياق القطريين. وسيواصل الصندوق جهود بناء القدرات من خلال توسيع نطاق الأدوات الحالية واستحداث أدوات جديدة تعزز التقارب. ومع ذلك، لن تسفر هذه الجهود عن نتائج إلا إذا قوبلت بالالتزام حكومي بالحد من معدل دوران موظفي وحدات إدارة المشروعات من خلال تقديم رواتب تنافسية، ورصد أداء موظفي الوحدة ورعاية الدورات التدريبية المتخصصة.

8- ويظهر تقييم أثر الفقر الريفي على مستوى المشروعات اتجاهات نزولية. ويرتبط هذا الانخفاض بمسائل القياس وكذلك بآثار جائحة كوفيد-19، وأزمة الغذاء، والوقود والأسمدة. ولا تقيس مشروعات الصندوق الحد من الفقر إلا من خلال مؤشرات مخصصة، وتعتمد جودة الدراسات الاستقصائية للأثر اعتمادا كبيرا على القدرات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستغرق التدخلات الإيكولوجية أو البرية المحددة من 8 إلى 10 سنوات لتحقيق فوائد ملموسة؛ ولا تُراعى دائما مثل هذه التأخيرات في أساليب التقييم. وتتضمن الأطر المنطقية لمشروعات الصندوق بيانات مفصلة ومصنفة عن النتائج على مستوى النواتج، ولكن البيانات على مستوى النواتج والأثر تظهر مجالا للتحسين. وقد أُحرز بالفعل تقدم في البيانات على مستوى النواتج، كما هو موضح في إصداري عامي 2024 و2025 من تقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)، لم تعد الأطر المنطقية لمشروعات الصندوق تشمل مؤشر الأثر على الفقر الريفي، بل أصبح التركيز منصبا على أبعاد أخرى، مثل الدخل والقدرة على الصمود. وفي حين تستند بعض تقييمات مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى زيارات ميدانية للتقييم، فإن معظمها يستند إلى استعراضات مكتوبة لتقارير إنجاز المشروع. وقد ساهمت ندرة البيانات التي يمكن التحقق منها في انخفاض تصنيفات الأثر على الفقر الريفي.

9- وتقييمات الأثر التي يقودها الصندوق والتي يُبلغ عنها في نهاية كل دورة تجديد للموارد تبين أثرا عميقا بشكل متسق وتؤكد إسناد النتائج إلى الاستثمارات المدعومة من الصندوق التي جرى تقييمها. وهذا النوع من الأدلة المنهجية يكمل الأدلة المستمدة من تصنيفات المشروعات ويوازن التقييمات التي تجريها الأفرقة القطرية بناءً على بيانات محدودة. ولذلك، ينبغي تفسير النتائج المستخلصة من تقييمات الأثر على أنها مكملات لنتائج التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق، مع التحفظ بشأن حجم العينة (من حيث عدد المشروعات الخاضعة لتقييمات الأثر التي يقودها الصندوق). وفي المستقبل، تشمل الخيارات المتاحة استخدام عينات أكبر حجما، الأمر الذي يتطلب موارد إضافية و/أو إيجاد طرق أكثر كفاءة لجمع بيانات الفقر الريفي من الميدان.

10- وفيما يتعلق بالأداء الإقليمي، فإن تغطية التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 وتقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق لعام 2025 لا تشمل النتائج الناجمة عن أحدث المبادرات الرامية إلى تعزيز الأداء في أفريقيا الغربية والوسطى. وإدراكا منها للقيود الإقليمية التي تؤدي إلى انخفاض تصنيفات الأداء، واستخلاصا للدروس المستفادة من التقييم الذاتي والتقييم المستقل، اتخذت الإدارة إجراءات منسقة

لمعالجة القيود المؤسسية والتشغيلية. ويشمل ذلك تحقيق اللامركزية، وإعادة المعايير وتفعيل نهج "وحدة العمل في الصندوق" في أفريقيا الغربية والوسطى. ويجري الآن نشر الخبرة التقنية في المكاتب الإقليمية؛ وقد شُغلت المناصب القيادية الرئيسية الشاغرة؛ وتُنفذ نظم أكثر متانة لاستعراض الأقران الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في منطقة أفريقيا الغربية والوسطى تحديث إجراءات التشغيل الخاصة بالسياقات الصعبة، ولا سيما السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وقد تجلت تأثيرات هذه الجهود المنسقة بالفعل من حيث الاستعراضات العالية الجودة للحواظ، وهو ما يشير إلى أن الحاجة إلى النظر في العوامل المؤسسية الداخلية تُعالج بجدية.

11- وتتسق النتائج المتعلقة بأداء المشروعات في البلدان ذات الأوضاع الهشة بشكل عام مع نتائج التقييم الذاتي. وتُصنف المشروعات المنفذة في سياقات غير هشة بشكل عام على أنها أكثر فعالية وكفاءة واستدامة. ويقدم التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق نظرة استرجاعية للفترة ما بين عامي 2014 و2023، وذلك قبل التفعيل الكامل لنهج الصندوق المحدث إزاء الهشاشة. وكما هو موضح في تقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق، اعتمد الصندوق إطاراً منقحاً للهشاشة وأنشأ وحدة مخصصة للهشاشة لدعم التنفيذ وتنمية القدرات والبرمجة المراعية للسياق؛ غير أن النتائج ستستغرق بعض الوقت لتتبلور.

ثالثاً- أداء الأنشطة غير الإقراضية

12- على الرغم من القيود المفروضة على الموارد، يقوم الصندوق بتنفيذ العديد من الأنشطة على المستويين القطري والمؤسسي لمتابعة إجراءات المشاركة في السياسات، والشراكة وإدارة المعرفة بشكل فعال.

13- ويشارك الصندوق في حوارات سياساتية مواضيعية مختارة في مجالات مختلفة من تدخلات مشروعاته، ويرصد المشاركة في السياسات على المستوى القطري من خلال رصد البرامج القطرية ودورة المشروعات (التي تشمل التصميم، واستعراضات منتصف المدة، ودعم التنفيذ وتقارير إنجاز المشروعات). وتشمل الأمثلة على ذلك صياغة سياسة نخيل الزيت من خلال المشروع الوطني لنخيل الزيت الجاري تنفيذه في أوغندا، ودعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الالتزامات للحد من انبعاثات الكربون من قطاع الثروة الحيوانية من خلال برنامج تنمية الثروة الحيوانية والأسواق - المرحلة الثالثة في قيرغيزستان، والذي هو قيد التصميم حالياً. ويتضمن إطار المؤشرات الأساسية للصندوق مؤشرات مخصصة للمنتجات ذات الصلة بالسياسات. ويضمن الصندوق في الاستراتيجيات القطرية الجديدة، تماشياً مع التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، المواءمة مع المسارات الوطنية للنظم الغذائية لتحديد نقاط الدخول مع شركاء جدد. فعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة في أوزبكستان دعم الصندوق في تنقيح الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية للفترة 2021 - 2030.

14- وعلى المستوى المؤسسي، يقوم الصندوق بتمويل أنشطة مثل منتدى المزارعين¹ ومنتدى الشعوب الأصلية،² وهي أنشطة أساسية لتحسين المشاركة في السياسات والاستهداف ومشاركة أصحاب المصلحة وتمكينهم. وتنعكس نتائج هذه الأنشطة في الأطر المنطقية للمشروعات والاستراتيجيات القطرية حيث تسهم في تحقيق نتائج وأثر رفيعة المستوى. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يجب أن تكون جميع مشروعات الاستثمار الجديدة السيادية وغير السيادية مرتبطة بغايات السياسات القطرية ذات الصلة والعمل السياساتي الداعم الذي يضطلع به الصندوق. وبهذه الطريقة، سيصبح الرابط بين المبادرات المؤسسية والنتائج القطرية أكثر وضوحاً.

¹ <https://www.ifad.org/ar/w/events/the-eighth-global-meeting-of-the-farmers-forum>

² <https://www.ifad.org/ar/>

15- وفيما يتعلق بالشراكة، فإن تقييم الصندوق من خلال استقصاءات أصحاب المصلحة واستعراضات إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إيجابي بشكل عام. وتشير الاستقصاءات إلى أن الشركاء يقدرون الصندوق تقديرا كبيرا لمهاراته غير التقنية، بما في ذلك قدرته الشاملة على الجمع بين الأطراف واتساقه ونهجه البناء وتركيزه على أولويات الحكومات. ومع ذلك، من المرجح أن يتطلب تيسير مشاركة القطاع الخاص وقتا إضافيا وبناء القدرات الداخلية. وستضطلع شعبة عمليات القطاع الخاص الجديدة، التي أنشئت في عام 2024 كجزء من عملية إعادة المعايير في الصندوق، بدور محوري في الإشراف على الاستراتيجية الجديدة للقطاع الخاص وتنفيذها. وبينما تنفذ الشُعب الإقليمية خططا إقليمية محددة لتنمية الشراكات وإدارتها، سيواصل الصندوق الاستفادة من اللامركزية لبناء شراكات تعزز المساعدة المالية والتقنية.

16- وأشار أصحاب المصلحة أيضا إلى أن تعبئة استثمارات القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن تكونا من الأولويات القصوى لدى الصندوق في المستقبل، مما يثبت جدوى نموذج أعمال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الذي يتوقع، من بين أولويات أخرى، أن تحدد جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة فرص القطاع الخاص. وقد أظهر تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الشراكات القوية مع القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، والمنصات مثل الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، على غرار مشروعات مختارة للصندوق في رواندا والجبل الأسود، كانت فعالة بشكل خاص في ربط المزارعين بأسواق أكثر ربحية. وسيواصل الصندوق مشاركته في هذا المجال من خلال تنفيذ الاستراتيجية التشغيلية المحدثة بشأن القطاع الخاص، مستفيدا من شعبة عمليات القطاع الخاص التابعة له وهيكلته اللامركزية.

17- وتتطور استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق من نموذج يركز على إنتاج المعرفة وتنسيقها إلى نموذج يعزز التعلم التشغيلي المستمر، ويدعم تنمية قدرات الموظفين، ويكفل استرشاد البرامج بالمعرفة والبيانات في تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج. ويقود مكتب الفعالية الإنمائية التابع للصندوق، الذي أنشئ أيضا في إطار عملية إعادة المعايير في عام 2024، وظيفة المعرفة المؤسسية لمواصلة المعرفة والابتكار والأثر مع الفعالية الإنمائية بشكل أفضل. ويواصل مكتب الفعالية الإنمائية قيادة أكاديمية العمليات، حيث يقدم للأفرقة القطرية أدوات تعلم موجهة لتحسين تصميم البرامج والإشراف عليها. وبمجرد إنشاء الوظيفة المعززة بالكامل، وتحقيق تكامل أقوى للأدلة والتعلم من العمليات وتنمية القدرات، ستبدأ صياغة استراتيجية جديدة لإدارة المعرفة. وستعكس الاستراتيجية هذا النهج المحسن ومن المقرر تقديمها إلى الهيئات الرئاسية في الصندوق في عام 2026.

18- وبالنظر إلى ندرة الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية، يتبنى الصندوق نهجا برنامجيا، وينفذ المشروعات من خلال مراحل متتابعة مختلفة ويعزز الشراكة والملكية الحكومية. وسيواصل الصندوق أيضا تتبع النتائج من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومقارنتها باستقصاءات أصحاب المصلحة للتأثير عليهم على نطاق أوسع. وسيكون من المهم أيضا الحفاظ على مجموعة من الأموال التكميلية، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لزيادة القيمة التي يقدمها الصندوق وتحفيز الإقبال على الاقتراض.

رابعاً- آفاق المستقبل

19- قد تكون إصدارات التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق في المستقبل متضمنة أو مشفوعة بتحليل أعمق لعينة من العمليات، مع فصل مسائل التصميم والتنفيذ وإظهار ارتباطها بالنتائج (أو عدم وجود هذا الارتباط). وهذا من شأنه أن يكمل عملية التقييم الذاتي التي تجربها الإدارة في استخلاص الدروس القابلة للتنفيذ لصياغة البرامج القطرية المستقبلية.

20- وبالنظر إلى التغطية المتزايدة لتقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية، فإن الإدارة منفتحة على تعزيز التعاون مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن نوع الأدلة المطلوبة لتقييمات الاستراتيجيات والبرامج

القطرية، وربما تبسيط العملية. وبالتالي، يستطيع مكتب التقييم المستقل في الصندوق الاستفادة من البيانات التي تجمعها الإدارة ومقارنتها بالأدلة الإضافية المتاحة له. وفي المقابل، يمكن للإدارة أن تبحث إمكانية تبسيط عملية استعراض إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

- 21- وتعد الإدارة أيضا منفتحة على التنسيق مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين مواعمة قياس الأثر على الفقر الريفي. وسيكون من المفيد إجراء استعراض منسق للإطار المنطقي للمشروعات الجارية لوضع خط أساس والتنبؤ بتوافر البيانات (أو عدم توافرها) مع اقتراب المشروعات من مرحلة الإنجاز. وسيساعد ذلك على تحديد الثغرات القائمة المتعلقة بالبيانات والإجراءات اللازمة لمعالجتها.
- 22- وتتطلع الإدارة إلى مواصلة تعاونها مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق لضمان ملاءمة جميع منتجات التقييم وحسن توقيتها، وتضمنها نتائج جوهرية وتوصيات قابلة للتنفيذ. وبالتالي، ستستمر منتجات التقييم في الاضطلاع بدور محوري في صياغة برامج الصندوق وتعزيز مساهمته في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.